الدراجي يحذر من تداعيات الخلافات على تشكيل الحكومة ومكانة العراق دولياً

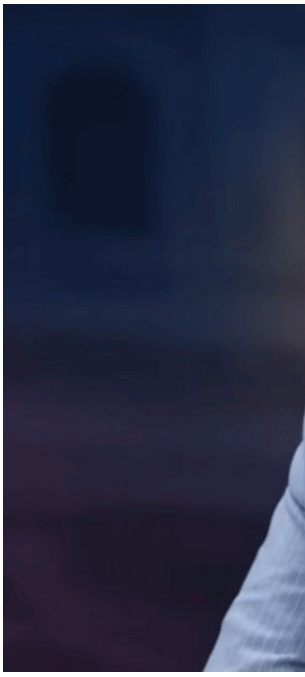

كشف رحيم الدراجي، الأمين العام لحركة "كفى"، إن وفد الإطار التنسيقي الذي زار أربيل طالب بتقديم مرشح كردي واحد لمنصب رئيس الجمهورية بالتشاور مع القوى الكردية الأخرى وتحديداً الاتحاد الوطني، مع مطالبة الحزب الديمقراطي الكردستاني بسحب ترشيح فؤاد حسين، وطرح وفد الإطار على بارزاني محاولة إقناع نوري المالكي بسحب ترشيحه لرئاسة الوزراء، مؤكداً أن انتخاب رئيس الجمهورية قد يُؤجل إلى ما بعد عيد الفطر لحين حسم الإطار مرشح رئاسة الوزراء.

وحذر الدراجي من أن: "تعند الإطار بهذا الأداء قد يدفع إلى تولي شخص من خارج الإطار رئاسة الوزراء، كما أن تمرير المالكي قد يقود إلى انسحابات سياسية بارزة وقد يصل الأمر إلى عدم اعتراف مجلس الأمن الدولي بالحكومة والبرلمان، ما يضع بغداد في موقف دولي ضعيف".

وأضاف الدراجي أن: "الدولار قد يتوقف تدفقه في أي لحظة، وأن المعركة الحقيقية للعراق ستبدأ بعد انتهاء معركة أميركا مع إيران"، مشيراً إلى أن: "إيران تتفاوض وفق مصلحتها مع أميركا، ولا تأخذ رأي العراق ولا تشتري سياسييه بدينار، على حد تعبيره".

وقال رحيم الدراجي خلال حوار تلفزيوني في تصريحاته التي تابعتها المطلع:

- وفد الإطار إلى أربيل طلب أن يكون هناك مرشح واحد من قبل الكرد لتسنم منصب رئيس الجمهورية.

-وفد الإطار طالب البارزاني بالحديث مع المالكي لسحب ترشيحه من رئاسة الوزراء، ولا أظن أنه سيتدخل كون هذا الأمر شأناً يخص الإطار التنسيقي.

-الوفد طالب البارتي بسحب مرشحه فؤاد حسين، وفي الوقت نفسه طلب الإطار سحب ترشيح المالكي.

-حسب ما فهمه وفد الإطار من البارزاني، أن الأخير لن يشارك في أي حكومة ما لم يحصل مرشح رئيس الوزراء على توافق الجميع، ولن يتم انتخاب رئيس الجمهورية حتى ينجز الإطار حسم مرشح رئيس الوزراء، وقد يؤجل اختيار رئيس الجمهورية إلى ما بعد عيد الفطر.

-رغم نصائح المرجعية، لم يحصل إصلاح للبلد ولن يحصل، والمرجعية حذرت من أن الإصرار على الفشل سيكون للمشهد وجه آخر.

-في حال تعند الإطار بهذا الأداء، سيتسنم رئاسة الوزراء شخص من خارج الإطار.

-الدولار قد يتوقف تدفقه في أي لحظة، ولمجرد انتهاء معركة أميركا مع إيران ستبدأ معركة العراق الحقيقية.

-إيران تفكر وتتفاوض وفق مصلحتها مع أميركا، ولا تأخذ رأي العراق ولا تشتري سياسييه بدينار.

-لن يتم اختيار رئيس جمهورية، ولن تسير العملية السياسية حتى يتم اختيار رئيس وزراء يمتلك مقبولية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

-في حال تمرير المالكي، سنشهد انسحابات سياسية بارزة مثل مسعود البارزاني ومحمد الحلبوسي، وقد يصل الأمر إلى مجلس الأمن، ويقوم بعدم الاعتراف بالحكومة والبرلمان، ويكون موقف العراق آنذاك ضعيفاً دولياً.